

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Sharq Al Awsat
DATE:	2-July-2015
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	200,000
TITLE :	Saudi Oil Imports...Japan and Korea Have Increased them, while China and India Have Reduced them
PAGE:	20
ARTICLE TYPE:	General Industry News
REPORTER:	Wael Mahdy

إنتاج المملكة اليومي عند 10,45 مليون برميل

واردات النفط السعودي.. اليابان وكوريا زادتاهما والصين والهند قللتاهما

(الخير، واقل مهدي)

في مايو (أيار) الماضي كانت الصورة مختلفة بالنسبة لواردات أكبر أربعة مشترين للنفط في السعودية في آسيا. ففي حين خفضت الصين والهند بشكل كبير وارداتهما، زادت اليابان وكوريا مشترياتهما بحسب الأرقام الرسمية الصادرة من هذه البلدان والتي اطلعت عليها «الشرق الأوسط».

استوردت اليابان أمس 1,16 مليون برميل يومية من النفط السعودي في مايو مقارنة بنحو 1,03 مليون برميل يومية في أبريل (نيسان)، وبذلك ترتفع حصة المملكة في السوق اليابانية إلى 35 في المائة من 30 في المائة في أبريل.

أما كوريا فاستوردت 1,12 مليون برميل يومية في مايو الماضي بحسب الأرقام المعلنة، وهو أعلى معدل شهري منذ عام 2000. ويعد هذا قفزة كبيرة للواردات، إذ في أبريل استوردت كوريا نحو 816 ألف برميل يومية.

وفي الصين هوت الواردات من السعودية بشكل كبير في مايو إلى 720 ألف برميل يومية من 1,28 مليون برميل في شهر أبريل الذي سبقه، بحسب ما ذكرته الجمارك الصينية. وتعد هذه سابقة للنفط السعودي الذي كانت وارداته في الصين دائما فوق مستوى مليون برميل يومية في المتوسط.

أما في الهند فقد انخفضت حصة المملكة في السوق في مايو لصالح النفط القادم من غرب إفريقيا بعد أن استوردت الهند من السعودية 745 ألفا و200 برميل يوميا وزيادتها ثجيريا، بحسب معلومات حركة التفاعلات.

وتأتي هذه التحولات في طلبيات الزبائن في وقت تسعى فيه المملكة بشدة للحفاظ على حصتها السوفلية من خلال تلبية أي طلب محتمل من زبائناتها وخصوصا في آسيا. ويسبب هذه السياسة حافقت المملكة على مستوى إنتاجي قياسي يدور حول 10,3 مليون برميل يومية هو الأعلى منذ 30 عامًا خلال الأشهر الثلاثة الماضية.

وانشهر مسح نشر أمس لوكالة بلومبيرغ أن السعودية أنتجت 10,45 مليون برميل يومية شهر يونيو (حزيران) الحالي، بينما أظهر مسح آخر لوكالة «رويترز» أن إنتاج السعودية لا يزال قريبا من مستوى 10,3 مليون برميل يوميا.

وفي مارس (آذار) الماضي بلغت صادرات السعودية من النفط الخام أعلى مستوى لها في أكثر من تسع سنوات، بحسب الأرقام الرسمية التي تبعتها المملكة لمنظمة «أوبك» ونشرها مبادرة المختبرات المشتركة.

وتنتهج السعودية وبالقى دول مختلفة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) سياسة حالية للدفاع عن حصتها السوفلية، ولهذا السبب زادت السعودية والعراق إنتاجهما بشكل كبير عما كان عليه في نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي في الشهر الذي انقلت فيه المنطقة على السياسة الجديدة. وأظهر مسح بلومبيرغ

أمس أن العراق أنتج قرابة 4,4 مليون برميل يوميا في مايو بعد أن بدأ البلد في ضخ خام جديد وهو البصرة الثقيل.

في الصين من روسيا التي هي الأخرى تنتهج نفس السياسة. وأعلن وزير الطاقة الروسي الكساندر نوفاك في فيينا هذا الشهر أن بلاده ستحافظ على مستوى إنتاج بين 10,5 إلى 10,6 مليون برميل يوميا لسنوات قادمة وتوقع نوفاك حينها أن تبلغ أسعار النفط بين 65 و70 دولارا للبرميل في المدى الطويل.

ولكن ما السبب خلف كل هذه التغيرات والتباين في الأرقام السعودية؟ يقول المحللون الذين تحدثت إليهم «الشرق الأوسط» إن هناك سببا لزيادة الصادرات إلى كوريا واليابان وسينين. أما بالنسبة إلى الصين والهند. أما بالنسبة إلى ارتفاع الصادرات إلى اليابان وكوريا فهذا جاء نتيجة انتهاء موسم صيانة المصافي وعودة نسبية كبيرة منها إلى الإنتاج مرة أخرى، وأما بالنسبة إلى انخفاض واردات الصين والهند فبالنسبة إلى الصين فإن السبب هو بقاء كثير من المصافي في الصيانة الدورية في الصين، حيث أوضح تقرير صادر من إنييرجي أسبكتس أن المصافي التي كانت متوقفة للصيانة خلال مايو تقدر طاقتها التكريرية بنحو 1,5 مليون برميل يوميا. أما بالنسبة إلى الهند فهو تحول كثير من المصافي هناك إلى السوق الفورية لشراء مايو من إفريقيا، وهي أعلى نسبة في ثلاث سنوات على الأقل.

ونظرا لضعف الطلب على النفط الأفريقية الخفيفة عالية الجودة في الولايات المتحدة وأوروبا. ويعتبر شراء النفط من السوق الفورية حاليًا أفضل من الحصول عليه في صورة عقود طويلة الأجل كما تبينه «رامكو السعودية» لزيادتها. والسبب في هذا هو تقليص فرق السعر بين خام القياس العالمي برنت ومؤشر أسعار خامات الشرق الأوسط. وهوت العلاوة السعريه لل خام النيجيري فوق برنت في الأشهر الأخيرة مما زاد من جاذبيتها.

ونقلت «رويترز» في تقرير سابق لها أن شركة مثر ريلابيس اندستريز الهندي لتكرير النفط استوردت نحو ربع نطها في مايو من إفريقيا، وهي أعلى نسبة في ثلاث سنوات على الأقل.

وتستهدف مؤسسة النفط الهندي توفير 70 في المائة من حاجاتها النفطية في شكل إمدادات طويلة الأجل مقارنة مع 80 في المائة العام الماضي، وتضمن ذلك تقليص حجم اتفاق مع الكويت بمقدار النصف إلى 100 ألف برميل يوميا.

وذكرت «رويترز» مثالا آخر يتمثل في شركة تكرير أخرى هي بهارات بتروليوم التي تنوي الحد من اعتمادها على العقود محددة المدة إلى 75 في المائة في السنة المالية الحالية من 82 في المائة قبل عام. وقال ب.ك. نامديو مدير أنشطة المصفاة في هندوسان بتروليوم إن مشتريات نفط غرب إفريقيا تصبح جديدة من الناحية الاقتصادية عندما تنزل علاوة برنت فوق مقياس الشرق الأوسط عن دولارين للبرميل.